العام كذا في حاشية العصام وقد يحذف الجار والاكثر ان يذكر وهو على نوعين
النوع الاول حذف قياسي يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث يرجع اليها المعرفة
جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع فيه بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز
فيه حذف في يعرف منه حذفه من سرت يوم الجمعة وصمت شهرا والنوع
الثاني حذف سماعي اي لا ينضبط بضابط بل يحتاج في كل جزئي الى السماع
وسيتبين كلا ان شاء الله تعالى فالقياسي من الحذف في ثلثة مواضع الموضع
الاول المفعول فيه فان حذف في لا بمعناه انه لا يقدر الا ما هو الشائع وان شاع
في الظرفية في كما ان الشائع في التعليل اللام وجوز الفاضل العصام
تقديرنا ما هو بمنزلة منه قياسي اي قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان
قال الفاضل من اضافته الدال الى مدلوله فهي لا بيانية كما توهم ونبه به
على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا مبهما كان او محدودا ويجوز رجوع ضمير كان الى
الظرف فلا يهام مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كما في قوله تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا او المبهم من الزمان ما لم يعتبر حده ونهايته كالحين
والوقت والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر ثم المراد
بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر لا مضمره فانه لا بد فيه من اظهار
في واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل
التوسع ووجه حذفه من المبهم كونه جزء معنى الفعل كالمصدر فيصح

وغيرهما كالاسم الفاعل والمفعول منها

انتصابه

انتصابه بلا واسطة كالمصدر وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول
للاول والثاني للثاني وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو رفعا ونصبا
وجرا في عبارات القوم اي في زمان الرفع الخ او كان مكانا مبهما للحمل على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهامية بعضهم فسر المكان المبهم بالنكرة ورد
بنحو ابيت ومسجد فيه مع كونهما محدودين ومخروج نحو مامك واجيب عنه
بعدم تعرف الجهات الست مثل غير ومثل وفسر بعضهم كالزمان المبهم
ورد بخروج المقادير الممسوحة مع جواز حذف في منها قياسا وبعضهم
بالجهات الست فاضطر بان ما عداها محمول عليها فعدل المص عن كل
منها واتى بتعريف جامع ومانع واستثنى ما استثني ولقد اصاب
فقال وهو اي المكان المبهم ما اي مكان ثبت له اي لذلك المكان
اسم وهو ظرف المكان بسبب امر وهو ما نسب اليه ذلك المكان
غير داخل اي ذلك الامر في مسمته اي مسمى ذلك الاسم اي غير جزء منه
بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى ظرف
المكان فح يجب تقدير المضاف اما في جانب الخبر اي اسم ما او في جانب
المبتدا اي ومعناه فح الاوضح الاوجز ان يقال وهو اسم ثبت له مكان
بسبب امر غير داخل فيه كالجهات الست وهي بتسمية المسمى